

Distr.
GENERAL

S/1994/1006
26 August 1994
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH

مجلس الأمن



التقرير المرحلي السادس للأمين العام عن بعثة مراقبي الأمم المتحدة في ليبيريا

أولا - مقدمة

١ - هذا التقرير مقدم استجابة لبيان رئيس مجلس الأمن في ١٣ تموز/يوليه ١٩٩٤ (S/PRST/1994/33)، ولطلب مجلس الأمن إلى الأمين العام بأن يبلغه عن الحالة في ليبيريا بحلول ٢ أيلول/سبتمبر ١٩٩٤.

٢ - وفي البيان المذكور لاحظ رئيس مجلس الأمن عدة أمور، من جملة، ضآلة التقدم المحرز في عملية إقرار السلم، وعدم تمكن الحكومة الوطنية الانتقالية الليبيرية من بسط سلطتها بفعالية خارج منطقة مونروفيا، كما لاحظ تعطل أعمال التحضير للانتخابات من جراء التوقف الفعلي لعملية نزع السلاح. ومن ثم، دعا المجلس الحكومة الوطنية الانتقالية الليبيرية إلى القيام، بالتعاون مع الجماعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا، ومنظمة الوحدة الإفريقية، وبدعم من بعثة مراقبي الأمم المتحدة في ليبيريا، إلى عقد اجتماع للفصائل الليبيرية في موعد لا يتجاوز ٣١ تموز/يوليه ١٩٩٤ من أجل التصدي للمشاكل التي تؤثر على نزع السلاح والاتفاق على خطط واقعية لاستئناف هذه العملية، تتضمن تعيين تاريخ محدد لإنجازها.

٣ - كذلك أعرب المجلس عن قلقه إزاء انتهاكات وقف إطلاق النار، والتشريد الواسع النطاق الذي يتعرض له المدنيون وما يرتكب بحقهم من فظائع. وشجب المجلس الاعتداءات على موظفي بعثة الأمم المتحدة وأفراد القوات التابعة للجماعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا، وأعرب عن أسفه لأنه لم يتح بعد لهذه القوات الدعم المالي الكافي رغم تعدد النداءات التي وجهت إلى المجتمع الدولي. وطلب المجلس أيضا إلى الأمين العام أن يكفل تقديم جميع المعلومات المتعلقة بانتهاكات وقف إطلاق النار وبحظر الأسلحة، التي تحصل عليها بعثة مراقبي الأمم المتحدة في ليبيريا إلى مجلس الأمن فورا، وأن يعمل على نشرها على نطاق واسع.

ثانيا - الجوانب السياسية

٤ - انقضت قرابة الستة أشهر منذ تنصيب الحكومة الوطنية الانتقالية الليبيرية في ٧ آذار/مارس ١٩٩٤، ومع ذلك لم تستكمل الحكومة بعد تشكيلها النهائي. ولا يزال عدد من نواب الوزراء، ورؤساء الوكالات المستقلة ذاتيا والشركات العامة المنتمين للحكومة المؤقتة للوحدة الوطنية يحتفظون بمناصبهم. ورغم أن مجلس الدولة ومجلس الوزراء يعقدان اجتماعات منتظمة، إلا أن هذه الاجتماعات لا تقدم سوى دليل

متواضع على حدوث تقدم، حيث يتجه أعضاؤهما الى التعبير عن آراء الجهات التي تقوم بتسميتهم بدلا من العمل كجهة تنفيذية موحدة. وفي حين تؤكد بعض الفصائل أن الحكومة لن تكون جامعة إلا عندما تملأ جميع المناصب بمرشحين جدد، فإن بعض أعضاء المجلس يعتقد أن الطابع الجامع للحكومة لا يمكن أن يتحقق بينما بعض الفصائل مستمر، في احتلال الأراضي. وقد زار أعضاء مجلس الدولة وأعضاء مجلس الوزراء مقاطعات مختلفة في محاولة من جانبهم لبسط سلطة المجلس والحكومة في جميع أنحاء البلد. غير أن الزيارات كانت في مجملها، فيما عدا بعض الاستثناءات الملحوظة، متقطعة وغير مثمرة. ولم يتم بعد الإعلان عن أي تعيينات في مناصب المشرفين والمديرين المحليين.

٥ - وقد نوقشت القضية الليبيرية باستفاضة في الدورة السابعة عشرة لهيئة رؤساء دول وحكومات الجماعة الاقتصادية لدول غرب افريقيا التي عقدت في أبوجا بنيجيريا، في يومي ٥ و ٦ آب/أغسطس ١٩٩٤. وانتهى رؤساء دول الجماعة بشأنها الى جملة أمور، منها، أن اتفاق كوتونو (S/26272، المرفق) لا يزال هو الأساس الوحيد لإحلال السلم في ليبيريا. وأكدوا أن الحكومة الوطنية الانتقالية الليبيرية، وفقا لأحكام الاتفاق، هي الحكومة الشرعية في ليبيريا، وناشدوا المجتمع الدولي الاعتراف بالحكومة الانتقالية ومنحها جميع أشكال الدعم والمساعدة الضروريين. وأعرب رؤساء الدول عن تأييدهم للجهود الجارية التي يقوم بها كثير من الليبيريين من أجل استعادة الثقة وتحقيق المصالحة الحقيقية. ودعوا أيضا الى التعاون بين الحكومة الوطنية الانتقالية الليبيرية والجماعة الاقتصادية لدول غرب افريقيا ومنظمة الوحدة الافريقية والأمم المتحدة من أجل وضع جدول زمني جديد لإجراء انتخابات حرة ونزيهة. كما أعربوا عن إدانتهم الشديدة للنمو المفرط في الفصائل الذي حصل بعد توقيع اتفاق كوتونو، ودعوا الى وقف فوري لإطلاق النار ونزع السلاح.

٦ - وقد أفادني ممثلي الخاص بأن بعضا من مجموعات المصالح الليبيرية عقد في مونروفيا "اجتماع المواطنين الاستشاري" يومي ٢٩ و ٣٠ تموز/يوليه ١٩٩٤، بناء على مبادرة من نقابة المحامين الليبيريين. ودعا الاجتماع الاستشاري الى عقد مؤتمر وطني يضم جميع الليبيريين المعنيين من أجل الوقوف على سبل تحقيق التقدم في عملية السلم. وأفادني ممثلي الخاص أيضا بأن هذا المؤتمر المسمى "المؤتمر الوطني الليبيري" تقرر أن يعقد في الفترة من ٢٤ آب/أغسطس الى ٧ أيلول/سبتمبر، وأن الهدف منه تأمين أوسع مشاركة ممكنة، بما في ذلك مشاركة الفصائل المتحاربة ومختلف مجموعات المصالح (رابطة القادة والحكام، ومنظمات المرأة، والأحزاب السياسية، وممثلو المقاطعات الثلاث عشرة). وقد قيل إن الهدف الذي ينشده المؤتمر هو التماس توافق في الآراء بشأن وضع استراتيجية لنزع السلاح، بما في ذلك إعداد جدول زمني وتواريخ محددة لاستكمالها، وتعيين موعد لإجراء الانتخابات وتحديد النظام الانتخابي الذي سيجري العمل به. وقد أفادني ممثلي بأن الحكومة الوطنية الانتقالية الليبيرية تبدي موافقتها الكاملة للغايات التي ينشد المؤتمر تحقيقها.

٧ - لقد دعا رئيس مجلس الأمن في بيانه المؤرخ ١٣ تموز/يوليه الحكومة الوطنية الانتقالية الليبيرية الى عقد اجتماع للفصائل الليبيرية في موعد لا يتجاوز ٣١ تموز/يوليه ١٩٩٤ من أجل الاتفاق على

استراتيجية نزع السلاح. غير أن هذا الاجتماع أرجئ من أجل السماح للحكومة الوطنية الانتقالية الليبيرية، كما قيل، بتأمين موافقة وزراء خارجية الجماعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا ورؤساء دولها على عقد "المؤتمر الوطني الليبيري". ويأمل كثير من الليبيريين أن تجعل هذه الموافقة من "المؤتمر الوطني الليبيري" أداة يمكن من خلالها تحقيق توافق الآراء بشأن استراتيجية لنزع السلاح وإجراء الانتخابات.

٨ - وأجرى ممثلي الخاص مع اللجنة المعنية بالانتخابات، ومجلس الدولة والأحزاب السياسية مناقشات عن النظام الانتخابي. ووزعت على نطاق واسع على منظمي المؤتمر الوطني الليبيري وثائق تتعرض بالتحليل للبدائل والمعلومات المتعلقة بتجارب دول أخرى أجريت فيها انتخابات بعد أن خبرت صراعات استمرت لآمد طويلة. وحسبما لوحظ أعلاه، من المنتظر أن يقدم المؤتمر توصيات إلى الحكومة الوطنية الانتقالية الليبيرية وإلى اللجنة المعنية بالانتخابات بشأن توقيت إجراء الانتخابات والنظام الانتخابي الذي سيجري العمل به.

ثالثا - الجوانب العسكرية

٩ - منذ أن قدمت تقريرني المؤرخ ٢٤ حزيران/يونيه (S/1994/760)، استمرت العمليات القتالية في الاقليم الغربي بين عناصر كران وماندينغو التابعة لحركة التحرير المتحدة من أجل الديمقراطية في ليبيريا. ورغم الجهود المبذولة من جانب بعثة مراقبي الأمم المتحدة في ليبيريا والجماعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا والمفاوضين الليبيريين لمساعدة هاتين الطائفتين على التصالح، استمرت التوترات بينهما على درجة عالية من الحدة. وفي الاقليم الجنوبي الشرقي، استمرت العمليات القتالية بين عناصر مجلس ليبيريا للسلم والجبهة الوطنية القومية الليبيرية وبخاصة حول منطقة فايرستون بلانتيشن.

١٠ - وتعاني جميع الفصائل من مشاكل خطيرة تتعلق بالقيادة والرقابة. وانعكس ذلك في زيادة عدد حوادث قطع الطرق، ومضايقة المدنيين بمن فيهم موظفو المنظمات غير الحكومية وسواهم من المراقبين العسكريين غير المسلحين التابعين للأمم المتحدة، وقد شمل ذلك المصادرة المتعمدة للمركبات من جانب مقاتلي الجبهة الوطنية القومية الليبيرية وحركة التحرير المتحدة من أجل الديمقراطية في ليبيريا، والسطو على مخازن برنامج الأغذية العالمي ولجنة الصليب الأحمر الدولية الموجودة في غبارنغا وفي المقر الاقليمي لبعثة مراقبي الأمم المتحدة في ليبيريا الكائن في تمبانبرغ. ووردت أيضا تقارير تفيد بوقوع مصادمات بين قوات الجبهة الوطنية القومية الليبيرية، وتنفيذ عمليات إعدام علنية في غبارنغا واستمرار مجلس ليبيريا للسلم في ارتكاب فظائحه ضد المدنيين في الاقليم الجنوبي الشرقي.

١١ - وثمة دلائل أيضا على وقوع انقسامات في قيادة الجبهة الوطنية القومية الليبيرية. وقد وقعت مصادمات بين مجموعات تدين بالولاء لجنرالات مختلفين في هذه الجبهة شهدتها مقاطعات مارغبيي (كونولا) ونيمبا ميريلاند. وربما يفسر ذلك التقارير العديدة المتعلقة بعمليات الإعدام العلنية التي ارتكبتها الجبهة الوطنية القومية الليبيرية.

١٢ - وفي ٢٦ تموز/يوليه، صدر بلاغ مشترك عن القوات المسلحة الليبيرية، وفصيل كران التابع لحركة التحرير المتحدة من أجل الديمقراطية في ليبيريا، ووزير في الحكومة الوطنية الانتقالية الليبيرية منشق عن الجبهة الوطنية القومية الليبيرية وقوات لوبا الدفاعية، نادوا فيه بوقف جميع العمليات الحربية. ورغم أن العمليات لم تتوقف، فإن هذا البلاغ والتحركات الأخيرة التي اقترنت به من جانب القوات المسلحة الليبيرية ومجلس ليبيريا للسلم في منطقة فايرستون بلانتيشن تفسر على أنها عملية لإعادة تنظيم الصفوف ضد الجبهة الوطنية القومية الليبيرية.

١٣ - وبسبب التدهور الذي ألم بالحالة الأمنية، وبصفة خاصة في منطقتي حركة التحرير المتحدة من أجل الديمقراطية في ليبيريا، والجبهة الوطنية القومية الليبيرية، خفضت أفرقة بعثة مراقبي الأمم المتحدة الموزوعة في ليبيريا من ٢٩ الى ٢١ فريقاً في الفترة المنقضية منذ آخر تقرير قدمته (انظر الخريطة المرفقة). وفي أعقاب اختطاف ستة مراقبين عسكريين في تيمانبرغ في ٢٨ حزيران/يونيه، سحبت البعثة جميع مراقبيها الموزوعين في الاقليم الغربي. وبينما تحافظ البعثة على وزعها الكامل في الاقليم الأوسط جرى سحب المراقبين من موقعين من المواقع التسعة في الاقليم الشمالي بسبب انعدام الأمن. وفي الاقليم الشرقي، يجري وزع المراقبين في ثلاث مناطق؛ ومع ذلك فإن البعثة لا تزال غير قادرة على وزع موظفيها في ستة مواقع من المواقع التسعة المحددة في هذا الاقليم. وبسبب تباطؤ الأنشطة الناجم عن الحالة الأمنية، أعيد وزع ٣٠ من المراقبين العسكريين الى رواندا.

١٤ - وفي أعقاب تولي الحكومة الوطنية الانتقالية الليبيرية في ٧ آذار/مارس، ووفقاً لاتفاق كوتونو، استبدلت اللجنة المشتركة لمراقبة وقف إطلاق النار بلجنة الانتهاكات، التي اجتمعت حتى الآن سبع مرات. وحتى تاريخه، أبلغت اللجنة عن حدوث ٤٩ حالة انتهاك (٤١ ضد الجبهة الوطنية القومية الليبيرية؛ و ٨ ضد حركة التحرير المتحدة من أجل الديمقراطية في ليبيريا) تم التوصل الى تسوية لست حالات منها. وكما تم الإبلاغ منذ شهر حزيران/يونيه، عن ٢٧ حالة انتهاك لوقف إطلاق النار (٢٠ ارتكبتها الجبهة الوطنية القومية الليبيرية و ٧ ارتكبتها حركة التحرير المتحدة من أجل الديمقراطية). ولا يزال معظم هذه الانتهاكات قيد التحقيق. وقد كتب كبير المراقبين العسكريين الى القيادة العليا في كل من الجبهة الوطنية القومية وحركة التحرير المتحدة بشأن هذا الموضوع وما زال ينتظر معلومات منهما بشأن الحالات التي لم يتم تسويتها بعد. ومن ناحية أخرى، ألغى الاجتماعان الأخيران للجنة الانتهاكات بسبب غياب ممثلي الجبهة الوطنية القومية وحركة التحرير المتحدة بدون إبداء أسباب.

١٥ - وما فتئت القوات التابعة للجماعة الاقتصادية لدول غرب افريقيا تواجه مشاكل تتعلق بالموارد والسوقيات. ونتيجة لذلك لم تتمكن بعد من تطبيق خطة الجماعة للوزع في جميع أنحاء البلد، ولم يتحقق أي وزع اضافي منذ تقديم تقريره الأخير. ووجه السيد تشارلز تايلور، قائد الجبهة الوطنية القومية الليبيرية دعوة الى القائد الميداني لقوات الجماعة الاقتصادية لدول غرب افريقيا لزيارة غبارنغا من أجل التناقش حول مسائل الوزع في الأراضي التابعة للجبهة الوطنية القومية كبدية لعملية نزع السلاح. وربما تؤدي حركة التنقلات الدورية الأخيرة بين قوات الجماعة على مستوى الفرقة والكتيبة، والمشاورات التي أجريت مع

الجبهة الوطنية القومية الليبيرية الى زيادة الثقة وتعزيز قدرة القوات التابعة للجماعة الاقتصادية لدول غرب افريقيا على إجراء عمليات الوزع داخل عمق البلد.

١٦ - وفي الاجتماع الذي عقده مؤخرا رؤساء دول الجماعة الاقتصادية في أبوجا، أوضحوا أهمية الحصول على الموارد من أجل تأمين قدرة الجماعة على الاضطلاع بالولاية المنوطة بها على النحو المنصوص عليه في اتفاق كوتونو، ومن أجل تسريح المحاربين القدماء وإعادة تأهيلهم. وقد دأبت فيما قدمته من تقارير الى المجلس على التأكيد على حاجة الجماعة الاقتصادية الملحة للحصول على الموارد من أجل الوفاء بولايتها. وفي ٢٩ حزيران/يونيه، وجهت رسالة الى وزير خارجية الولايات المتحدة، وارن كريستوفر، أعلمه فيها بالصعوبات المالية التي تواجهها البلدان المساهمة بالقوات التابعة للجماعة الاقتصادية لدول غرب افريقيا. وأجمل السيد كريستوفر في رده المساهمة الكبيرة التي قدمتها الولايات المتحدة، إما بشكل ثنائي أو عن طريق صندوق الأمم المتحدة الاستئماني من أجل ليبيريا. وأعرب عن أمله في أن تتمكن بلدان أخرى من تقديم دعم مالي الى عملية حفظ السلم الاقليمية هذه التي تستحق أن تكون مثالا يتبع. وفي تموز/يوليه كتبت أيضا الى دول أعضاء أخرى أحثها على الإسهام بموارد للجماعة الاقتصادية لدول غرب افريقيا عن طريق صندوق الأمم المتحدة الاستئماني من أجل ليبيريا. إلا أن ما بدا حتى الآن من استجابة مخيب للأمل، بينما تأخذ موارد الصندوق الاستئماني في النضوب. ويجري في الوقت الحاضر وضع خطط من أجل إيفاد وفد من وزراء الخارجية تابع للجماعة الاقتصادية لدول غرب افريقيا الى العواصم المانحة التماسا لمزيد من التمويل.

رابعا - التسريح وإعادة الاندماج

١٧ - أدى استمرار العمليات القتالية وانعدام الأمن الى توقف شبه كامل في عملية نزع السلاح. وحتى ٢٢ آب/أغسطس، كان مجموع المحاربين المنزوع سلاحهم والمسرحين ٦١٢ ٣ محاربا من عدد يقدر بحوالي ٦٠ ٠٠٠. وقد أفاد ممثلي الخاص بأن فرادى المحاربين يظهرون استعدادهم للتخلي عن السلاح، إلا أن قياداتهم هي التي توقف سير هذه العملية على ما يبدو. ومنذ آخر تقرير قدمته لم يتخل عن سلاحه إلا ٤٢٠ محاربا. ولا يبدي قادة الفصائل استعدادا للسماح لمحاربيهم بنزع أسلحتهم بسبب أجواء عدم الثقة السائدة بينهم والتي تزايدت حدتها بسبب الهجمات التي شنها مجلس ليبيريا للسلم على الجبهة الوطنية القومية الليبيرية في الإقليم الجنوبي الشرقي، وبسبب التحركات العسكرية لمجلس ليبيريا للسلم والقوات المسلحة الليبيرية والجبهة الوطنية الليبيرية التي جرت في منطقة فايرستون بلانتيشن. ورغم أن النجاح لم يحالف حتى الآن الجهود التي تبذلها الحكومة الوطنية الانتقالية الليبيرية، وبعثة مراقبي الأمم المتحدة والجماعة الاقتصادية لدول غرب افريقيا، فضلا عن المجموعات الليبيرية ذات النفوذ، من أجل إيقاف العمليات الحربية وفصل القوات ونزع أسلحتها، إلا أنه من المأمول أن يساعد انعقاد "المؤتمر الوطني الليبري" المرتقب على التوصل الى حل عملي يؤدي الى استئناف عملية نزع السلاح واستكمالها في أسرع وقت ممكن.

١٨ - ونظرا لتباطؤ عملية نزع السلاح، أُجري خفض بنسبة ٦٠ في المائة في الموظفين المدنيين في المراكز الثلاثة العاملة في مجال التسريح. وفي غضون ذلك، يقوم باقي الموظفين بمواصلة تقديم خدمات صحية وتعليمية وإرشادية للمجتمع المحلي. كذلك، وبالنظر إلى القدرة الحركية الكامنة في البرنامج، من الممكن أن يجري تسريح ١٥٠ محارباً يومياً بفريق لا ينتقل أكثر من ٦٠ ميلاً، أي على بعد ساعتين من المراكز القائمة حالياً. وبمجرد استئناف عملية نزع السلاح، سيجري على الفور إعادة وزع الموظفين الموجودين في حالة تأهب. ويتجه برنامج المتطوعين الوطني إلى التوسع المستمر، وهو حالياً يستوعب حوالي ٦٠٠ من المحاربين القدماء في مشروع كثيف العمالة من مشاريع العمل مقابل الطعام.

خامساً - المساعدة الإنسانية

١٩ - ومازال وصول المنظمات الإنسانية إلى أجزاء كبيرة من البلد يتسم بالصعوبة، لا سيما في الغرب والجنوب الشرقي، بسبب القتال وعدم الأمن بصورة عامة. فضلاً عن ذلك، أثرت مشاكل القيادة والسيطرة فيما بين شتى الفصائل تأثيراً سلبياً على توزيع المساعدة الإنسانية. كما أسفرت المضايقات التي يواجهها موظفو المنظمات غير الحكومية والموظفين المدنيين التابعين للأمم المتحدة، مشفوعة بعمليات سلب مخازن الأغذية والشاحنات والاستيلاء على المركبات لأغراض عسكرية على نحو متكرر في الأراضي التي تسيطر عليها كل من الجبهة الوطنية القومية الليبيرية وحركة التحرير المتحدة من أجل الديمقراطية في ليبيريا عن زعزعة الاستقرار في خطوط إمداد المساعدة الإنسانية وتسببت في إيجاد إحساس بعدم الأمن داخل مجتمع الإغاثة في حالات الطوارئ.

٢٠ - وعلى الرغم من تلك الأوضاع الصعبة، واصلت الأمم المتحدة ومنظمات الإغاثة غير الحكومية بذل قصارى جهودها لمساعدة الفئات المشردة والفئات الضعيفة الأخرى. وعلى الرغم من انسحاب بعثة مراقبي الأمم المتحدة في ليبيريا من المنطقة الغربية في الشهر الماضي، أرسل برنامج الأغذية العالمي عدة قوافل إلى المنطقة تحت حراسة القوات التابعة للجماعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا. وترسل قوافل أيضاً بصورة دورية من مونروfia إلى غبارنغا، وعبر الحدود من كوت ديفوار.

٢١ - ومنذ تقديم تقريره الأخير إلى مجلس الأمن، أخذ تشريد المدنيين في الزيادة. وفي مونروfia، يعكس تفشي أمراض الإسهال ووجود حالات قليلة مؤكدة من الكوليرا، اكتظاظ الناس ورداءة أوضاع المرافق الصحية والأوضاع الصحية في أقسام من المدينة. وبالمثل، اكتظت بوتشانون بسبب طراد تدفق الناس عند خطوط الاتصال بزهاء ١٠٠ مشرد كل يوم من الجنوب الشرقي. إن مواصلة القتال بين عنصري حركة التحرير المتحدة من أجل الديمقراطية في ليبيريا هي المسؤولة عن تشريد زهاء ٧٥ ألف نسمة في مقاطعتي بومي وغراند كيب ماونت. ومازالت التقارير ترد عن السفريات الشاقة المضنية اليومية التي يقوم بها اللاجئون الليبيريون الذين يدخلون إلى كوت ديفوار عند تابو.

٢٢ - ويتوفر قدر ضئيل جدا من المعلومات عن معظم المقاطعات في الجنوب الشرقي وفي لوف العلياء. وعلى سبيل المثال، وبما أن كافة الأنشطة الإنسانية في لوف العلياء قد توقفت في كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٣، عندما قامت حركة التحرير المتحدة من أجل الديمقراطية في ليبيريا بسلب وتحطيم معسكر قاعدة مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين التي كانت تخدم مجتمع الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية، ندر الحصول على معلومات عن الليبيريين المشردين واللاجئين السيراليونيين في تلك المقاطعة. ولقد أُجهضت عدة محاولات للقيام ببعثات استطلاعية لتقييم الحالة هناك بسبب عدم الأمن. وأخيرا أُرسلت بعثة إلى فوينجاما وفاهون في ٢٠ آب/أغسطس، تضمنت مشاركين من الحكومة الوطنية الليبيرية الانتقالية وبعثة مراقبي الأمم المتحدة في ليبيريا والقوات التابعة للجماعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا، ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، واليونيسيف، وأطباء بلا حدود (بلجيكا)، وخدمات الإغاثة الكاثوليكية، والاتحاد اللوثيري العالمي، وحركة التحرير المتحدة من أجل الديمقراطية في ليبيريا. وبعد استعراض تقييماتهم سوف تحدد الوكالات الإنسانية ما إذا كانت الأوضاع ملائمة لاستئناف أنشطتها للإغاثة في المنطقة. وأُرسلت رحلة جوية ثانية بإمدادات طبية لحالات الطوارئ في ٢٤ آب/أغسطس.

٢٣ - ولقد حدث أيضا انخفاض في عملية إعادة اللاجئين تلقائيا مما يعزى إلى عدم اليقين الناجم عن المشاكل المرتبطة بنزع السلاح. وتزعم مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين البدء في مشروع رائد لإعادة إلى الوطن بصورة منتظمة ولقد أنشأت قاعدة للعمليات في مقاطعة بونغ في آذار/مارس ١٩٩٤. ومنذ ذلك الحين، قامت مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين بعمليات منتظمة للتسجيل وللتحقق من الأرقام. ومن بين المشاكل التي طرأت عبور كثير من العائدين تلقائيا عند نقاط دخول عشوائية مما يجعل من المراقبة أمرا صعبا. ولذلك تبحث مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين في إنشاء ملاجئ عبور في مواقع على الحدود لتسهيل تدفق العائدين تلقائيا من كوت ديفوار وغينيا.

سادسا - حماية حقوق الإنسان

٢٤ - قام مستشار في ميدان حقوق الإنسان بزيارة إلى ليبيريا في تموز/يوليه ١٩٩٤ وأوصى بأن تعمل بعثة مراقبي الأمم المتحدة في ليبيريا على إنشاء وحدة لحقوق الإنسان، وتقديم الدعم لمجموعة من المنظمات الليبيرية لحقوق الإنسان، وتوجيه المراقبين العسكريين التابعين للأمم المتحدة لتضمين انتهاكات حقوق الإنسان في تقاريرهم وحث الحكومة الوطنية الليبيرية الانتقالية لكي توافق على سياسة من أجل تناول تقارير انتهاكات حقوق الإنسان. ولقد وافق ممثلي الخاص على تلك التدابير وشرع في تنفيذها بالقدر الذي تسمح به الميزانية الحالية لبعثة مراقبي الأمم المتحدة في ليبيريا. ومع التسليم بأن حكومة انتقالية مقيدة الولاية وتواجه عقبات سياسية معقدة قد لا تكون قادرة على التصدي على نحو كاف لمشاكل حقوق الإنسان، إلا أنه يمكن تسجيل المعلومات المجمعة وتسليمها إلى حكومة منتخبة في المستقبل.

سابعاً - الجوانب المالية

٢٥ - أذنت الجمعية العامة، للأمين العام في قرارها ٢٤٧/٤٨ ألف المؤرخ ٥ نيسان/أبريل ١٩٩٤، بالدخول في التزامات للإبقاء على بعثة مراقبي الأمم المتحدة في ليبيريا، بمعدل شهري لا يتجاوز إجماليه ١٠٠ ٣٥٩ ٤ دولار (صافيه ٩٠٠ ٢٣٢ ٤ دولار)، لفترة ثلاثة أشهر، فيما لو قرر مجلس الأمن تمديد بعثة المراقبة الى ما بعد ٢١ نيسان/أبريل ١٩٩٤.

٢٦ - وأذنت الجمعية العامة كذلك للأمين العام في قرارها ٢٤٧/٤٨ باء المؤرخ ٢٩ تموز/يوليه ١٩٩٤، بالدخول في التزامات بمبلغ إضافي إجماليه ٧٠٠ ٩٢٢ ٩ دولار (صافيه ٣٠٠ ٤٤٩ ٩ دولار) للفترة من ٢٢ نيسان/أبريل الى ٢٢ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٤.

٢٧ - وفي ٣١ تموز/يوليه ١٩٩٤، بلغت الحصص المقررة على الدول الأعضاء وغير المدفوعة في الحساب الخاص لبعثة مراقبي الأمم المتحدة في ليبيريا مبلغ ١٨,٩ مليون دولار، من مجموع الحصص المقررة على الدول الأعضاء وقدرها ٣٩,٨ مليون دولار. واعتباراً من ٣١ تموز/يوليه ١٩٩٤، كان المبلغ الكلي للحصص المقررة غير المدفوعة لجميع عمليات حفظ السلم ٥٣٥,٨ ٢ مليون دولار.

٢٨ - وفيما يتعلق بالصندوق الاستئماني من أجل تنفيذ اتفاق كوتونو بشأن ليبيريا، وفي ٣١ تموز/يوليه ١٩٩٤، بلغت المساهمات الطوعية المتلقاة ١٧,٥ مليون دولار أذن بدفع مدفوعات منها إجماليها ١٤,٥ مليون دولار.

ثامناً - ملاحظات

٢٩ - من دواعي الأسف أن أخبركم، بأن الحالة قد تدهورت في ليبيريا تدهوراً خطيراً، منذ تقديم تقريرني الأخير الى مجلس الأمن في ٢٤ حزيران/يونيه (S/1994/760). وما زالت الفصائل تواصل حيازتها للأراضي. كما أن مشاكل القيادة والسيطرة تتراكم داخل كل فصيلة. وما زال تشرد سكان مقاطعات في الجنوب الشرقي وفي الغرب آخذ في الزيادة مع كل موجة جديدة من القتال ومع كل تقرير عن وقوع معارك ضد المدنيين. ولم توزع القوات التابعة للجماعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا وزعا تاماً حتى الآن ولقد انسحبت مؤخراً بعثة مراقبي الأمم المتحدة في ليبيريا من المنطقة الغربية.

٣٠ - ويُعتد، فيما يبدو، بالإشاعات حول حدوث انقسام داخل الجبهة الوطنية القومية الليبيرية، نظراً لزيادة التقارير عن حالات الإعدام علناً. وما زالت حالة الانقسام في حركة التحرير المتحدة من أجل الديمقراطية في ليبيريا دون حسم. ويبدو أن القوات المسلحة الليبيرية ومجلس السلم الليبري وجناح كراهن التابع لحركة التحرير المتحدة من أجل الديمقراطية في ليبيريا يعيدون توحيد صفوفهم بعد انفصال المسؤولين في الجبهة الوطنية القومية الليبيرية، وتفيد التقارير بأنهم بصدد التحضير لهجوم عسكري ضد الجبهة الوطنية القومية الليبيرية. وقد ذكر ممثلي الخاص جميع الليبيريين بأنه لن يكون بمستطاع الأمم المتحدة أن تؤدي دوراً مفيداً إلا إذا توفرت لدى الحكومة الوطنية الليبيرية الانتقالية والأطراف الإرادة

السياسية لتنفيذ اتفاق كوتونو المؤرخ في تموز/يوليه ١٩٩٣، ولاستعادة السلم والاستقرار الذين ينشدهما الشعب الليبيري منذ وقت طويل. وفي هذا السياق، فإنني أرحب بقرار رؤساء دول وحكومات الجماعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا بالتأكيد من جديد على التزامهم باتفاق كوتونو بصفته الإطار الوحيد من أجل تحقيق السلم في ليبيريا.

٣١ - وبالفعل توقفت الآن عمليات نزع السلاح وليس ثمة احتمال واضح بشأن موعد إجراء الانتخابات أو ما إذا كان بالمقدور إجراؤها. وفي الحقيقة، يخشى المراقبون من أن يحفز بعض الأطراف السعي من أجل إيجاد حل لمشاكل ليبيريا من خلال المواجهة العسكرية بدلا من تعزيز العملية الديمقراطية التي التزموا بها بموجب اتفاق كوتونو. ومع أن "المؤتمر الوطني الليبيري" ليس هو المؤتمر الذي طالب مجلس الأمن الحكومة الوطنية الليبيرية الانتقالية بتنظيمه بغية التركيز بخاصة على قضية نزع السلاح الملحة، إلا أن الكثير من الناس في ليبيريا يأملون في أن يساهم المؤتمر في إعادة إنعاش عملية السلم ويسر التوصل الى اتفاق بشأن المسائل الرئيسية لنزع السلاح والانتخابات. وبغية تحقيق هذه الغاية، أصدرت تعليمات الى ممثلي الخاص لكي يقدم الدعم الى المؤتمر.

٣٢ - بيد أنه لا بد أنؤكد، بأني قد تابعت بقلق متزايد التطورات الأخيرة في الموقف وعدم إحراز تقدم في عملية السلم في ليبيريا. ومن أجل هذا السبب، قررت مؤخرا إيفاد بعثة لتقصي الحقائق الى ليبيريا برئاسة السيد الأخضر الإبراهيمي. وسوف تضطلع هذه البعثة، التي كانت موجودة في مونروfia وقت إعداد هذا التقرير، باستعراض الحالة وإبلاغي بأفضل الإجراءات الملائمة، في ضوء نتيجة المؤتمر الوطني لجميع الليبيريين. واعتزم تقديم التوصيات الضرورية الى مجلس الأمن، بما في ذلك التوصيات المتعلقة بدور الأمم المتحدة في ليبيريا في المستقبل، في سياق تقريرتي القادم، قبل انقضاء ولاية بعثة مراقبي الأمم المتحدة في ليبيريا في ٢٢ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٤. فضلا عن ذلك، أرسلت مؤخرا فريقا برئاسة كبير المراقبين العسكريين يتضمن مسؤولا من الحكومة الوطنية الليبيرية الانتقالية الى أوغندا للاستفادة ببعض الدروس المكتسبة من تجربتها والاطلاع على الطريقة التي حلت بها أزمته. وأوغندا من البلدان الإفريقية القليلة التي نجحت على نطاق واسع في تسريح محاربيها القدامى.

٣٣ - وأخيرا، أود أنؤكد مرة أخرى على دعمي للطلب الذي قدمه مؤخرا رؤساء دول الجماعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا من أجل الحصول على موارد مالية لتمكين القوات التابعة للجماعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا من تنفيذ مسؤوليتها وفقا لاتفاق كوتونو. فبدون دعم مالي دولي، ستظل تلك القوات تواجه عراقيل تعوق جهودها الجديرة بالثناء والموجهة الى القيام على النحو الأوفى بولايتها في ليبيريا. وأعتقد بأن الانخفاض الواضح في مستوى تلك المساعدة قد أصبح عاملا من عوامل التقدم البطيء في عملية السلم في ليبيريا.

٣٤ - وأود أن أعرب أيضا عن تقديري لممثلي الخاص السيد ترفور غوردون - سومرس، وللموظفين العسكريين والمدنيين التابعين لبعثة مراقبي الأمم المتحدة في ليبيريا لتفانيهم وكفاءتهم في أداء مهامهم في ظل أوضاع صعبة وخطيرة في أغلب الأحيان.
